ارتفاع المؤشر لم يسهم في تهدئة مخاوف الخاسرين

مسؤولو البورصة الاردنية يحملون المضاربة غير المستندة لمعلومات دقيقة مسؤولية انهيارها

مستثمرون خسروا في البورصة يحتجون خارج مقرها الذي يحرسه جنود مسلحون

عمان ـ «القدس العربي»:

عاود المؤشر العام لسوق عمان المالي الارتفاع امس الثلاثاء مسجلا ارتفاعا نسبته 4,23 في المئة مما رفعه الى 6929 نقطة بعد أن هوى أمس الاول ليصل الى أقل مستوى منذ عام تقريبا مواصلا منحى تنازليا منذ بداية العام تقريبا بسبب اقبال صغار المستثمرين على البيع خوفا من أثر زيادة المعروض من الاسهم الجديدة.

غير ان ارتفاع المؤشر لم يسهم في تهدئة مخاوف المستثمرين الصغار الذين يشعرون بانهم خدعوا من قبل شركات الوساطة المالية وبانهم «تعرضوا للسرقة من قبل المحافظ الاستثمارية الكبرى» كما قال احدهم خلال اعتصامهم امس لليوم الثاني على التوالي امام مبنى البورصة.

وكان ارتفاع الاسهم الذي ضاعف القيمة السوقية تقريبا لتصل الى مستوى قياسي في العام الماضي قد شجع قطاعات واسعة من الموظفين وصغار المستثمرين للدخول في السوق. وهكذا تجد بين المحتجين المعتصمين افرادا قاموا برهن بيوتهم لاقتراض اموال لدخول البورصة املا في تحقيق ارباح مجزية وسريعة خاصة بعد ان سمعوا الكثير من القصص عن الثروات السريعة التي حققها البعض من الاستثمار في البورصة العام الماضي و بعد ان حثهم اصدقاؤهم على دخول البورصة والمضاربة فيها.

ففي 2005 ارتفع السوق اكثر من 93 بالمئة بينما كان متوسط الارتفاع في السنوات الثلاث الماضية 60 بالمئة.

غير ان السوق شهد حركة تصحيحية بدأت بقوة مع بداية العام الحالي وهبط المؤشر منذ ذلك الحين بنسبة 15 في المئة تقريبا. هذا الانخفاض ادى الى حالة من الغضب بين بعض المستثمرين الذين تعرضوا لخسائر بعضها اطاحت بكل مدخراتهم او قروضهم.

ومن هؤلاء اعتصم مئات منهم امس الاول وامس أمام هيئة الاوراق المالية مطالبين تعليق التداول ومطالبين ادارة السوق بالتدخل لمنع أي انهيار.

ومن بين الاسباب التي يعزو اليها المستثمرون هذا التراجع موجة من طرح الاسهم الجديدة بدأت مع بداية العام وسحبت مئات الملايين من الدنانير من السيولة بالسوق فضلا عن بعض نتائج الشركات المخيبة للآمال.

كما حملوا شركات الوساطة المالية المسؤولية عن خسائرهم الكبيرة واشتكوا من غياب الدور الرقابي لهيئة الاوراق المالية المباشر على عمليات التداول. وايضا حملوا البنك المركزي مسؤولية ما جرى لهم بعد رفعه اسعار الفائدة وطرح اصدارات كبيرة من السندات ما دفع برؤس الاموال الكبيرة للخروج من البورصة ببيع اسهمهم للاستثمار في هذه السندات باعتبارها اكثر أماناً.

وطلب المحتجون المعتصمون من هيئة الأوراق المالية التدخل «لاعادة التوازن» للاسهم التي شهدت في الايام الاخيرة هبوطا اعتبروه «غير مبرر» وكذلك طالبوها بوقف الاكتتابات الجديدة وتأجيلها لحين استقرار السوق.

وتتعرض الوحدة الاستثمارية التابعة لمؤسسة الضمان الاجتماعي، وهي واحدة من اغنى المؤسسات المشاركة بالسوق، لانتقادات شديدة لان قرارها دخول مجال المضاربات كان له اكبر الاثر في انهيار الاسعار.

ويوجد في سوق عمان المالي 600 الف مستثمر منهم 31 الفا من غير الاردنيين. وأظهرت الاحصاءات الصادرة عن بورصة عمان استمرار محافظة الاستثمار غير الاردني على نسبته المرتفعة في مجمل القيمة السوقية للبورصة حيث مازالت تشكل ما نسبته 45 بالمئة موزعة ما بين 35 بالمئة لمستثمرين عرب و10 بالمئة لمستثمرين أجانب.

وقال بعض الوسطاء انه الى جانب زيادة الوعي لدى بعض المستثمرين يجب منع التقلبات الحادة للاسهم من خلال ايجاد حلول جذرية منها المباعدة بين فترات الاكتتاب.

وقال أسعد الديسي وهو وسيط في سوق عمان المالي ان على هيئة الاوراق المالية أن تسمح للاكتتابات أن تكون بشكل متباعد وليس بشكل مكثف حتى لا يتم سحب سيولة كبيرة من السوق. وأضاف «ويجب أن تكون قرارات المستثمرين واعية وفيها تخطيط طويل الامد... لا يوجد سبب للذعر خاصة عند الاستثمار بالاسهم الصحيحة التي لا يوجد مبرر لنزولها الا الخوف».

وقال يوسف قيسية، الناطق الاعلامي لجمعية المستثمرين في سوق عمان المالي (تحت التأسيس)، ان الطفرة التي حدثت في السوق خلال النصف الثاني من العام الماضي دفعت بكثير من صغار المستثمرين لدخول السوق بطريقة عشوائية وغير مدروسة ما ادى الى ازدياد الطلب على الاسهم.

ودعا المحافظ الاستثمارية الكبيرة لدخول السوق واعادة التوازن اليه وايجاد صانع اسواق على غرار الاسواق العالمية، محذرا من ان هبوط اسعار الاسهم قد يؤدي الى استقطاب مستثمرين اجانب الى السوق وشراء كمية كبيرة من اسهمها.

كما دعا المستثمرين الى شراء اسهم منتقاة لتعويض الخسائر التي لحقت بهم.

اما تيسير ملحيس، وهو مستثمر في السوق منذ 25 عاما، فقد عزا سبب الهبوط الى دخول متعاملين لا يملكون الخبرة في مجال الاسهم ولم يدرسوا الشركات التي اشتروا اسهمها مؤكدا ان معالجة الخلل لاتتم بطريقة عشوائية.

لكنه طالب هيئة الاوراق المالية بوقف ما اسماه «الطلبات الوهمية» التي ينفذها بعض الوسطاء والتوقف عن تجزئة الاسهم دون دراسة وعدم الموافقة للشركات الكبرى على زيادة رأس مالها في الوقت الحالي.

كما طالب الأذرع الحكومية خصوصا مؤسسة الضمان الاجتماعي بشراء محافظ استثمارية محلية لاعادة التوازن للسوق.

وردا على الاتهامات القاسية الموجهة اليهم، والتي وصل بعضها الى وصفهم باللصوص والمحتالين، حمّل مسؤولون في سوق المال الاردني (البورصة) المضاربة المحمومة غير المستندة الى معلومات دقيقة عن اساسيات السوق مسؤولية الخسائر التي مني بها آلاف المستثمرين الصغار في البورصة الاردنية، وقالوا انها هي التي أدت الى بيع مكثف أنزل السوق الى أدنى مستوياته منذ قرابة العام.

وقال هؤلاء ان شريحة لا يستهان بعددها من المستثمرين دخلت السوق للمضاربة بدل الاستثمار طويل الامد وان مخاوفها من انهيار وشيك للاسعار جعلها عرضة للاشاعات واتخاذ قرارات بيع غير حكيمة الامر الذي ادى الى مزيد من هبوط الاسعار.

وجاهد المسؤولون دون جدوى ان يشرحوا للمستثمرين الخاسرين ان التقلبات في السوق هي عملية طبيعية تخضع لعوامل العرض والطلب الى جانب العوامل النفسية. وحاول المدير التنفيذي لبورصة عمان جليل طريف تهدئة مخاوف بعض المستثمرين من تراجع أكبر قائلا ان الانخفاض طبيعي اذ «لا يمكن للسوق المالي أن يتجه باتجاه واحد. دائما يكون فيها حالات انخفاض وارتفاع». وأضاف طريف «المهم أن يكون المستثمر واعيا وألا تكون قراراته مبنية على الاشاعة وما يقوم به الغير».

وقال طريف ان الزيادات في رؤوس الاموال والاكتتابات أثرت على السيولة في ظل ارتفاع أسعار الفوائد المحلية والعالمية. ونصح طريف صغار المستثمرين بعدم الدخول في الاسهم للمضاربة وعدم الدخول السريع والخروج السريع لتحقيق أرباح سريعة اذ أن «السوق مثل ما فيه فرص كبيرة للربح فيه فرص للخسارة».

من جهته دافع بسام الساكت رئيس هيئة الاوراق المالية عن السوق ضد اتهامات بضعف الرقابة على شركات الوساطة والمحافظ المالية. وقال لمحطة الجزيرة الاخبارية «تبقى دائما شريحة من الناس تركض وراء الربح السريع بنفس اليوم... المضاربة ... يتحمل مسؤوليتها الذي يضارب وهو الذي يتعامل دون عقلانية». وأضاف أن الهيئة خلقت البيئة المناسبة للاستثمارات وارغمت الشركات على اظهار بياناتها المالية حفاظا على المستثمر.

وتحاول السلطات الاردنية منذ اكثر من اسبوع السيطرة على الموقف.

لكن الامر زاد تعقيدا عندما اوصت اللجنة المالية في مجلس النواب بفرض رسوم جديدة علي عمليات التداول في السوق المالي مما اصاب الكثيرين بالخوف ودفعهم الى البيع السريع، وسط شكوك في قدرة السلطات علي التصرف، مع ان كبرى المؤسسات الاستثمارية اعلنت بوضوح ان ما يجري في السوق المالي عبارة عن ازمة عابرة وان الاقتصاد الوطني صلب ومتين وان المسألة محدودة ولها علاقة بمضاربات صغيرة هنا وهناك.

وفيما تعهدت الحكومة بالسيطرة علي الموقف واتخاذ كل الاجراءات التي من شأنها عودة الاستقرار والتوازن للسوق المالي، قدم ممثلون لشركات كبرى من بينها البنك العربي التزامات وضمانات بالمشاركة في اي جهد جماعي لاحتواء لمضاربات.

وقالت مصادر خاصة لـ«القدس العربي» ان اعلى الجهات في مستويات اتخاذ القرار تتابع الموضوع وتهتم به.

وقال مراقبون محليون ان موجة الذعر وما اعقبها من عمليات بيع وخسائر الغت كثيرا من مكاسب البورصة المتتالية لاكثر من 11 شهرا، مع ان كل «المؤشرات الاقتصادية الوطنية ايجابية ولا تبرر ما يحصل في السوق المالي».

وكانت مؤشرات الاسعار قد انخفضت وعادت الى مستوياتها الايجابية اكثر من مرة.

باعوا منازلهم وسحبوا مدخراتهم على امل الربح السريع فحصدوا الخسائر والحسرة

■ ما يحصل في السوق المالي الاردني هذه الايام غير مسبوق. فلاول مرة يهاجم مستثمرون يفترض انهم رجال اعمال متحضرون احد مكاتب الوساطة في السوق المالي ويحطمونه. ولاول مرة بتاريخ الاردن ينهي احد المستثمرين في السوق المالي حياته بعد تعرضه لسلسلة من الخسائر.

فقد اصبحت اخبار خسائر البورصة وتفسيرات ذلك وما يتصل بها من اتهامات وشائعات حديث المجالس في جميع الاوساط الاجتماعية. وتداول الناس اخبار خراب بيوت كثيرة لصغار المستثمرين الذين وضع بعضهم في السوق «تحويشة العمر» كما يقول الكاتب الصحافي جميل النمري.

وعلى مدار شهور النصف الثاني من العام الماضي اصبح اشتراك صغار المستثمرين في السوق المالي موضة دارجة في المجتمع الاردني. بل انه مع الارتفاع الحاد باسعار الذهب اصبح من المألوف عند الخطبة والزواج تقديم المهر علي شكل باقة من الاسهم التابعة لاحدى الشركات الناجحة.

حتى العاطلون عن العمل وجدوا ضالتهم في تحصيل عمولات وفروقات اسعار صغيرة من عمليات البيع والتداول.

هناك مثّل بشير العمايرة الذي استثمر في البورصة 10 الاف دينار كسبها في قضية عمالية والذي لم يكن يتوقع ان يصبح هذا المبلغ 1500 دينار فقط في ظرف اسبوع حسب قوله لوكالة الانباء الاردنية (بترا).

اسهم ذات اسعار عالية مع آمال بزيادات لاحقة انحدرت بين عشية وضحاها مخلفة حيرة وغضبا واتهامات ومادة اولية لقصص مأساوية عن خسائر، كقصة احد المستثمرين (او المضاربين) بالسوق المالي الذي باع شقته، او ذاك الذي باع سيارته والثالث الذي تصرف بذهب زوجته والرابع سحب من البنك كل مدخراته املا في تحقيق ارباح سريعة.

ويقف الطفل خليل الزرو (8 سنوات) وسط جمهور المحتجين الى جانب والده الذي استثمر كل ما يملك في السوق وتوالت الخسائر عليه الى ان اضطر الى بيع سيارته الخاصة لسد احتياجات اسرته.

اما مراد الكيلاني الذي اشترى اسهما بـ100 الف دينار فقال «بسبب تدهور حال السوق المالي يطالبني مكتب الوساطة الذي اتعامل معه بـ300 لف دينار الى جانب تحميلي سعر سهم احدى الشركات» التي يقول انها حمت نفسها وسهمها على حساب المستثمرين الصغار.

استثمر ابراهيم الصليبي ووالده في البورصة عندما كانت مغرية مبلغ 280 ألف دينار اصبحت الآن 80 الف دينار، وهذه حكاية تنطبق عناصرها على غالبية صغار المستثمرين.

اما المستثمر عثمان نجم فيقول انه فقد الثقة بسوق المال وطالب بعدم السماح للبنوك وشركات الوساطة بيع وشراء الاسهم لعدم جواز ذلك مشيرا الى ان خروجها من السوق سيثبت الاسعار وسيشهد حالة من الاستقرار.

ويتساءل المستثمر ابراهيم الهندي: لماذا يدفع العميل عمولة سبعة وربع بالالف مقابل واحد وربع بالالف تدفعها مكاتب المضاربة مما يسمح لها بالتداول بشكل افضل؟

ويقول المستثمر ناصر المغربي «ان دور هيئة سوق المال رقابي وليس تشجيعيا كما فعلت واغرت الكثيرين بالدخول في السوق» معللا سبب هبوط السوق الى وجود ثلاث شركات لنفس المالك تتحكم في السوق. وتساءل عن سبب احجام الشركات وخاصة الرابحة عن حماية أسهمها من الانهيار.

القيود الاسرائيلية تخنق الزراعة الفلسطينية وتضعها على حافة الانهيار

■ اريحا ـ رويترز: تكدح عائلة النباهين الفلسطينية لتنتزع لقمة عيشها من حقولها الواقعة على اطراف مدينة اريحا في الضفة الغربية.

لكن أفراد العائلة يواجهون مثل كثير من المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة صعوبات اقتصادية وأخرى تتعلق بحرية الحركة والتنقل ترجع الى حد بعيد للقيود التي تفرضها اسرائيل على حركة الاشخاص والبضائع في الاراضي الفلسطينية منذ الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت عام 2000.

وتقع اريحا التي تشتهر بوفرة انتاجها الزراعي في وادي الاردن الخصيب غرب نهر الاردن وعلى بعد 30 كيلومترا شرقي القدس.

ورغم ان اقتصاد المدينة يعتمد بشكل كبير على السياحة، فان عددا كبيرا من اهالى اريحا يشتغلون بالزراعة وينتجون اساسا البلح والموز والحمضيات (الموالح).

لكن غالبية مزارعي اريحا مثقلون بالديون ويكدون للحصول على رزقهم من زراعة الفواكه والخضروات اساسا بسبب عجزهم عن تسويق منتجاتهم بسبب القيود التي فرضتها اسرائيل على الانتقال والتجارة.

وهذا هو حال عائلة النباهين التي تزرع الطماطم والباذنجان والازلاء والموز وغيرها والتي تراكم عليها ديون بلغت 15 الف دولار منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت منذ خمسة اعوام.

وقال عبد النباهين وهو يقف في حقل باذنجان على اطراف مدينة اريحا ان التسويق صعب جدا. ويشير الى ان سعر بيع صندوق البندورة (الطماطم) لا يتجاوز 3 او 4 شيكلات يذهب منها شيكل اجرة نقل وشيكل عمولة وآخر اجرة للعامل فلا يتبقى للمنتج شيء.

وأقامت اسرائيل منذ بداية الانتفاضة ثلاث نقاط تفتيش حول اريحا. وفي نهاية عام 2005 اغلقت نقطة تفتيش شمال المدينة التي تستخدم كمدخل رئيسي لنقل انتاج منطقة اريحا الى اسرائيل.

وتطلب اسرائيل ايضا من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك المزارعون بان يحصلوا على تصاريح خاصة لدخول اسرائيل ولتسويق منتجاتهم. وليس بمقدور الكثير منهم الحصول على مثل هذه التصاريح بشكل دائم.

وقال أحمد الفارس نائب مدير الزراعة في أريحا ان القيود المفروضة حاليا على الانتقال تعني ان المزارعين ليس بمقدورهم تسويق منتجاتهم بحرية وان الكثير منها يتعرض للتلف عند الحواجز حيث تضطر للانتظار ساعات طويلة.

كما يشير الى ارتفاع كلفة مدخلات الانتاج من أسمدة ومن مواد زراعية وأدوية، مما يقلل دخل المزارع وقد يكبده خسائر.

وتكتسب الازمة التي يواجهها الفلسطينيون اهمية اضافية في ضوء الضغوط المتزايدة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني بعد ان اوقفت اسرائيل تحويل عائدات الضرائب الى السلطة الفلسطينية. وطالبت اسرائيل الدول المانحة بان تجمد كل المساعدات عدا المساعدات الانسانية الاساسية بعد فوز حركة المقاومة الاسلامية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني (يناير).

وتوجد الاسواق الرئيسية للفواكه والخضراوات الفلسطينية في اسرائيل وهذه الاسواق اغلقت او فرضت قيود عليها منذ بداية الانتفاضة. وتتعرض تجارة الضفة الغربية وقطاع غزة الى الخارج لنفس القيود حيث انها لابد ان تمر باسرائيل.

ويقول مسؤولون فلسطينيون ان البضائع الاسرائيلية على العكس مسموح لها بدخول الاراضي الفلسطينية دون عقبات.

وتعني القيود المفروضة على الانتقال ايضا ان الاشخاص الذين يأتون للشراء والذين غالبيتهم وسطاء ليس بمقدورهم دخول اريحا وانحاء اخرى من الضفة الغربية.

وتدنت أسعار الخضروات الطازجة بسبب الفائض في الانتاج الذي لا يمكن تسويقه.

ويقول حافظ أبو سعدة وهو سائق شاحنة لنقل المنتجات الزراعية ان الانتظار الطويل في نقاط التفتيش العسكرية الاسرائيلية يمكن ان يؤدي الى ان يتركها الوسطاء الذين ينتظرونها على الجانب الاخر.

ويشعر المزارعون في الاماكن الاخرى بالاراضي الفلسطينية بتأثير القيود التجارية وقيود الانتقال التي تفرضها اسرائيل.

وكان مزارعون وتجار فلسطينيون غاضبون قد القوا اطنانا من المنتجات الزراعية بالقرب من معبر المنطار الذي يعتبر المعبر الاقتصادي الرئيسي بين غزة واسرائيل يوم الخميس الماضي احتجاجا على قرار اسرائيل بابقاء نقطة العبور مغلقة بسبب التهديدات الامنية.

ويعني عجز هؤلاء المزارعين الفلسطينيين عن الحصول على عائدات كافية من منتجاتهم عدم تمكنهم من تحمل التكاليف الكبيرة للانتاج والتخزين والنقل.

وتقول وزارة الزراعة الفلسطينية ان الجزء الذي ينتمي لوادي نهر الاردن في الضفة الغربية يضم نحو نصف مليون متر مربع منها 285 الف متر مربع صالحة للزراعة. ولكن 40 الفا فقط هي المزرعة بالفعل.

وتقول وزارة الزراعة ان هذا يرجع في جانب كبير منه الى توسيع المستوطنات اليهودية في المنطقة ومصادرة اسرائيل للاراضي في الضفة الغربية بالاضافة الى عوامل جيولوجية مثل زيادة نسبة ملوحة التربة. وتسيطر اسرائيل على كمية المياه التي يستقبلها المزارعون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقول السلطة الفلسطينية ان الاراضي الفلسطينية لا تتلقى نصيبا عادلا من المياه.

ولا يتوقع المزارع عبد النباهين ان يصبح عمله اسهل في المستقبل المنظور. وقال «هذا كل حياة المزارع يعني يوميا على مدار السنة في هذا الشكل يعني شتا صيف نفس أل أيشي يعني ما بتريح المزارع يعني فيش يوم بتريح في المزارع».

وتقول السلطة الفلسطينية ان القيود التي تفرضها اسرائيل على الانتقال والتجارة ومصادرة الاراضي والاجراءات الاخرى ادت الى خسائر قيمتها ثمانية ملايين دولار للنشاط الزراعي الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة عام 2000.

ويساهم النشاط الزراعي بما يتراوح بين 12 و17 في المئة من حجم الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يعاني 48 في المئة من السكان من الفقر ونحو 27 في المئة منهم من البطالة. ويشتغل نحو 18 في المئة من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة في الزراعة.

صعود الدولار بفضل توقعات رفع أسعار الفائدة الامريكية

■ لندن ـ رويترز: ارتفع الدولار أمام العملات الاخرى امس الثلاثاء مدعوما بتصريح من مسؤول بمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) قال فيه أن أسعار الفائدة يمكن أن ترتفع أكثر. واسهم في صعود الدولار تسجيل عوائد سندات الخزانة الامريكية أعلى مستوى منذ منتصف عام 2004.

وصرح وليام بول رئيس بنك سانت لويس الاحتياطي الاتحادي في حديث لرويترز مساء أمس الاول بأنه ربما ينبغي للبنك المركزي رفع أسعار الفائدة أكثر اذا استمرت قوة النمو الاقتصادي.

وقال سيمون ديريك من مصرف بانك أوف نيويورك «بدا تصريح بول متشددا الى حد كبير الليلة (قبل) الماضية.. وتلمح تصريحاته الى أنه أكثر قلقا بشأن مخاطر حدوث مفاجآت على الجانب الصعودي لنسبة التضخم من أي شيء اخر. لذا ليس مفاجئا أن يكون هناك اقبال على شراء الدولار». وتابع «السوق حساسة للغاية تجاه قضايا أسعار الفائدة أكثر من أي شيء اخر».

وارتفع عائد سندات الخزانة الامريكية لاجل عشر سنوات لاعلى مستوى منذ حزيران (يونيو) 2004 مما ساعد على صعود الدولار.

وفي معاملات منتصف النهار امس ارتفع الدولار 0,25 بالمئة الى 117,85 ين منخفضا قليلا عن أعلى مستوى في اسبوع ونصف اسبوع الذي سجله في وقت سابق خلال التعاملات عند 118,05 ين.

كما ارتفع 0,8 بالمئة مقابل الفرنك السويسري عند 1,3093 فرنك واليورو عند 1,1915 دولار.

ولقي اليورو دعما في الاسبوع الماضي عقب رفع البنك المركزي الاوروبي أسعار الفائدة الى 2,5 بالمئة مما أعطى المستثمرين انطباعا بأن تكلفة الاقتراض سترتفع أكثر مما كان معتقدا من قبل.

وسجل اليورو أعلى مستوى في شهر عند 1,2093 دولار أمس ولكنه عاد سريعا لنطاق بين 1,18 و1,20 الذي تحرك داخله في الاسابيع القليلة الماضية.

وقال نيلز كريستنسن من بنك سوسيتيه جنرال في باريس «يتلاشى التأثير الذي أحدثه رفع أسعار الفائدة في الاسبوع الماضي على اليورو.. ليس هناك ما يعزز توقعات رفع أسعار الفائدة بمنطقة اليورو».

البنك الدولي: تأمين الطاقة للدول الاكثر فقرا يجب ان يراعي عدم زيادة الانحباس الحراري

■ واشنطن ـ اف ب: اكد خبراء اثناء مؤتمر حول الطاقة بدأ اعماله الاثنين في البنك الدولي ان الاستجابة لحاجات الطاقة لسكان الدول الاكثر فقرا في العالم ينبغي ان لا يكون لها انعكاس على الانحباس الحراري.

وقال رئيس البنك الدولي بول ولفوفيتز في خطاب «في الاجمال فان 1,6 مليار شخص في العالم لا يحصلون على الكهرباء».

واوضح عواقب مثل هذا الشح على التنمية الاقتصادية باعلانه ان 72 % من اطفال نيكاراغوا الذين يعيشون في منازل تتوفر فيها الكهرباء يذهبون الى المدرسة في حين تتدنى هذه النسبة الى 50 % في المنازل المحرومة من التيار الكهربائي. واضافة الى نقص الكهرباء وغيرها من اساليب الطاقة الخاصة، فان السكان الاكثر فقرا في العالم هم ايضا ضحايا انبعاث غازات الطاقات الاحفورية الملوثة (مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي) التي تستخدم للتدفئة والاستخدام المنزلي وخصوصا الفحم.

وقال «هناك 1,6 مليون وفاة كل سنة منسوبة الى تلوث الطاقات الاحفورية ونصفها من الاطفال دون الخامسة من العمر».

واضاف ولفوفيتز ان الاستجابة للحاجات في مجال الطاقة لدى الاكثر فقرا تؤمن «ربحية مزدوجة» مع توفير تنمية اقتصادية دائمة في الوقت نفسه.

ويقدم البنك الدولي مساعدته لبرامج تهدف الى زيادة استخدام الطاقات المتجددة في الصين ما بين 7 % الى 15 % من الان وحتى 2020، كما قال رئيسه بول ولفوفيتز.

تقرير أمريكي: الدفيئات الزراعية في غزة تتكبد خسائر فادحة

القدس ـ من ادم انتوس:

قال تقرير حكومي أمريكي ان أكثر من 500 طن من محاصيل البيوت الزجاجية الزراعية (المسماة الدفيئات او الصوبات) في غزة أعدمت الاسبوع الماضي بسبب اغلاق اسرائيل للمعبر التجاري الرئيسي للقطاع.

وذكر التقرير الذي أعده مقاول يعمل لحساب الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (يو اس ايد) وحصلت عليه رويترز امس الثلاثاء ان الخسائر الزراعية في غزة بسبب اغلاق معبر المنطار تقدر بأكثر من 450 الف دولار يوميا.

وذكر التقرير ان الشركة الفلسطينية للتنمية الاقتصادية التي تدير الصوب الزراعية التي تركها مستوطنون يهود تم اجلاؤهم عن القطاع تخسر أكثر من 120 ألف دولار يوميا.

ودشن مشروع الصوبات الزراعية وسط ضجة كبيرة في أواخر العام الماضي كدليل على امكانيات قطاع غزة عقب انسحاب اسرائيل منه.

وكان من المفترض أن تفسح اتفاقية حدودية توسطت فيها وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس الطريق أمام زيادة الصادرات الزراعية لقطاع غزة بشكل كبير.

لكن تقريرا للبنك الدولي نشر أمس الاول لم يجد تحسنا مستمرا في حركة البضائع عبر معبر المنطار قبل وبعد انسحاب اسرائيل من قطاع غزة الذي استكمل في أيلول (سبتمبر) الماضي.

وأغلقت اسرائيل معبر المنطار 21 يوما بين 15 كانون الثاني (يناير) والخامس من شباط (فبراير). وأغلق المعبر ثانية في 21 شباط اثر انفجار غامض في المنطقة وظل مغلقا بسبب «تحذيرات أمنية مستمرة» وفقا لما يقوله جيش الدفاع الاسرائيلي.

ودافع المسؤولون الاسرائيليون عن اغلاق معبر المنطار كاجراء أمني وقائي ضد هجمات فلسطينية محتملة، وقالوا انهم عرضوا عبور الامدادات الى غزة عن طريق معبر اخر وهو ما رفضه الفلسطينيون.

وفي الاسبوع الماضي وحده منعت 58 شاحنة تحمل 450 طنا من الطماطم والخيار والفلفل ومنتجات أخرى من دخول معبر المنطار.

وأعدمت الشحنة في وقت لاحق الى جانب أكثر من 600 الف زهرة قرنفل و70 طنا أخرى من المحاصيل التي تم حصادها حديثا وفقا لتقرير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية الذي قيم أنشطة الصوبات حتى الخامس من اذار (مارس).

وقال التقرير «تمديد اغلاق معبر المنطار أدى الى خسائر كبيرة للشركة الفلسطينية للتطوير الاقتصادي وقد يمثل كارثة مالية للانشطة الزراعية في غزة».

واذا لم يفتح معبر المنطار مرة أخرى فان الشركة الفلسطينية تقدر أنها قد تضطر الى اعدام 100 طن من الحاصلات يوميا في الاسابيع المقبلة.

وحذرت الامم المتحدة الاسبوع الماضي من أن مخزونات القمح والسكر وزيت الطعام اخذة في التراجع في غزة وقد تبدأ في النفاد في غضون أيام ما لم تعد اسرائيل فتح معبر المنطار.

وقال مصطفي شراب المدير العام للشركة الفلسطينية لمطاحن الدقيق ان كافة المطاحن في غزة مهددة بالاغلاق نظرا لنفاد الدقيق لديها.

وكانت غزة تأمل في اجتذاب استثمارات أجنبية تبلغ ملياري دولار لتحويل القطاع الفقير الذي يقطنه 1,4 مليون شخص الى نموذج مزدهر للدولة التي يريد الفلسطينيون انشاءها في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

واشترى مانحون أجانب من القطاع الخاص الصوبات الزراعية من المستوطنين الذين غادروا القطاع مقابل نحو 13 مليون دولار لمنحها للفلسطينيين الذين لم يقبلوا دفع أموال لاشخاص اعتبروهم مغتصبين لارضهم.

وفي الشهر الماضي تعرض مشروع الصوبات الزراعية لموجة من عمليات النهب قام بها فلسطينيون بعد ما ترك حراس مواقعهم نظرا لعدم حصولهم على أجورهم. وقدرت الخسائر وقتئذ بأكثر من مليون دولار.

واحتفظت اسرائيل بالسيطرة على كل نقاط عبور البضائع من والى قطاع غزة استنادا الى مخاوف أمنية.